الخاتمة

نتائج البحث

بعد إتمام هذا البحث بتوفيق من الله سبحانه وتعالى، تم التوصل إلى النتائج التالية:-

١. الحقيقة التي لا يمكن ردّها هي أن المرأة تستحق أن تفتي كالرجل إذا توفرت لديها الشروط. وقد أجمع أهل العلم بأن شرط الذكورة ليست من شروط المفتي. واستنادا إلى التاريخ الإسلامي، أن السيدة عائشة رضي الله عنها كانت أول مفتية، وكان الصحابة رضوان الله عليهم إذا استشكل عليهم أمر يرجعون إليها. وقد كان عطاء بن رباح رحمه الله يقول عن السيدة عائشة رضي الله عنها: "كانت عائشة أفقه الناس وأعلم الناس، وأحسن الناس رأياً"[١٩٦]. وتتعدد أسماء الصحابيات والتابعيات اللاتي اشتهرن بالعلم وكثرة الرواية، وظهرت منهن الفقيهات والمحدثات والأديبات وأيضا المفتيات.

٢. ولكن بمرور الزمن، بدأ الإفتاء يرتبط بالسلطة ويأخذ صيغة أكثر رسمية حيث أن بعض العاملين بالإفتاء ارتبطوا بالإدارة القضائية فى الدولة الإسلامية. ونتبع عن ذلك، أخذ دور المرأة يتقلص بالتدريج حتى اختفى تماماً بعد القرن العاشر الهجرى.

٣. فالمناقشة عن تولية المرأة منصب المفتي الرسمي هي مناقشة جديدة لأنه لم يحدث تولية المرأة كمفتية رسمية في ماليزيا أو في أي دولة من دول العالم حتى الآن. ومنصب المفتي هو منصب معاصر في هذا الزمن، فاختلف العلماء في تنفيذ هذا الأمر. وهذه المسألة هي مسألة إجرائية وليست مسألة فقهية. والواضح كما سبق ذكرها في هذا البحث بأن المرأة يجوز لها أن تفتي.

---

[١٩٦] أخرجه الحاكم في المستدرك، ج .٤. ص. ١٥. والذهبي في سير أعلام النبلاء، ج. ٢. ص. ١٨٥.

٤. اختلف العلماء في تولية المرأة كمفتية رسمية وهناك فريقان- الفريق الأول هم العلماء الموافقون والفريق الثاني وهم العلماء المخالفون. والعلماء الموافقون عندهم تعليقات وملاحظات في تولية المرأة كمفتية، فمنهم من يوافق لعدم شرط الذكورة، والثاني يوافق لأن المرأة أدرى لقضايا النساء ومشاركتها محتاجة، والثالث يوافق ولكن التنفيذ بقبول الدولة، والرابع يوافق بالتولية ولكن لا بد من المشاركة في الفتوى الجماعية. أما الفريق الثاني أي العلماء المخالفون، فحجتهم في منع تولية المفتية غير راسخة وآرائهم من آراء الأقلية وليست الأغلبية.

٥. أما في الواقع الماليزي، أجرت الباحثة مقابلات مع الخبراء في ماليزيا لتعلم آرائهم في قضية تولية المرأة المفتية في ماليزيا. فدور المفتي في ماليزيا ليس مفهومه كما في الشرع تماما، بل دوره يتوسع إلى عدد من مجالات العمل أو اختصاصات. فدور المفتي لا يقتصر في مجال الفتوى أو بيان الأحكام الدينية فقط، ولكن هناك اختصاصات أخرى ترتبط بمجال الفلك ومجال الإدارية ومجال الدعوية والعلمية ومجال الأنشطة الرسمية والدينية ومجال القصري.

٦. وبالرغم أن التشريعات والقانون الماليزي لم تمنع من تولية المفتي من قِبل النساء، ولكن هناك بعض الاختصاصات للمفتي في ماليزيا لا تناسب المرأة. والاختصاصات التي لا تناسبها تتعلق بالأنشطة الدينية والقصرية مثل إمامة الصلاة. ولذلك اقترحت الباحثة نموذج اختصاصات المرأة المفتية للتغلب على الحواجز في تعيين المرأة كمفتية من حيث اختصاصاتها. وقد حصلت هذا النموذج على التحقيق والتعليقات الإيجابية من الخبراء.

٧. أن هذا النموذج ما دامت في مرحلة الاقتراح والبداية. والهدف من اقتراح هذا النموذج هو لتقدم الدليل إذا تم تعيين المرأة كمفتية في المستقبل، وعلى سبيل الاستعداد والتوقع بحدوثه أو يُسمى بالفقه الافتراضي المشهور في الفقه الحنفي. وباقتراح هذا النموذج أيضا ليس بمعنى أن الباحثة

تجبر في تعيين المفتية فورا ولكن لغرض البحث العلمي. ومع ذلك، ليس من المستحيل أن تصبح المرأة مفتية في المستقبل وذلك مع وجود المصلحة أو الحاجة الملحة لتعيين المفتية، والحصول على الموافقة من ولي الأمر أو الدولة. فهذا النموذج تعتبر مساهمة جديدة لمجال البحث العلمي ومؤسسة الإفتاء في ماليزيا.

٨. وباقتراح هذا النموذج، ترجو الباحثة أن تكون حلاً من الحلول في تحقيق تولية المرأة المفتية في ماليزيا. ولكن اختصاصات المفتي الموجود حاليا ليس العامل الوحيد الذي يمنع من تولية المرأة المفتية. فهناك تحديات أخرى خاصة من ناحية التقاليد الاجتماعية التي ترى بأن المرأة لا تجوز تعيينها في المناصب العليا مثل منصب المفتي. وذلك كما ذكرت ريحانة عبد الله في مقالتها عن الفهم التقليدي في المجتمع الماليزي الذين لم ينظر النساء لديهن مؤهلات كافية لتكون من المفتيات وتنصب مناصب العليا[١٩٧]. وهناك تحديات أخرى في تعيين المفتية مثل عدم وجود الرغبة الشخصية للمرأة نفسها، كما ذكرت سعودة عبد الرحمن في المقدمة هذا البحث.

٩. لذلك، فالخطوة الأولى لتحقيق تولية المرأة المفتية تكون من خلال التشجيع في تعلم النساء العلوم الشرعية في الجامعة وتدريبها بممارسة الاجتهاد وإصدار الفتوى ومشاركة النساء الفقيهات في لجنة الإفتاء مع الرجال حتى تعتاد باختصاصات المفتي والحصول على الخبرة. فالمرأة لها أهمية كبري في عالم الإفتاء فيما يتعلق بالأمور الخاصة للنساء، ويمكن إنشاء لجانا خاصة بالنساء في مؤسسة الإفتاء لكل الولايات في ماليزيا.

---

[197] *"Muslim Women in Malaysia" in Women in Malaysia: Breaking Boundaries.* ص. ١٦٤-١٦٥

١٠. وإذا تحققت تولية المفتي الرسمي من قبل النساء في المستقبل، فلا بد للمرأة من مراعاة الضوابط الشرعية والأدب والأخلاق والبعد من المحظورات مثل الاختلاط المحرم بالرجال وتزاحم بهم وغير ذلك من أسباب الفتنة، وعدم تجاهل أو تلغى المسؤولية الأساسية خصوصا ما تتعلق بحقوق الزوج والأولاد.

١١. وأخيرا، في ضوء نتائج هذا البحث، يمكن صياغة التوصيات أي لإجراء المزيد من البحوث حول تعيين المرأة المفتية في العرف الماليزي وجمع المعلومات عن خبرات المرأة الماليزية في مجال الإفتاء. وأيضا يمكن القيام على الدراسة المستقبلية حول قضية قبول المرأة المفتية في المنظور المجتمع الماليزي ومؤسسة الإفتاء والسلطان. والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

وفي الختام، نسأل الله أن يوفقنا لما يحب ويرضاه. وفي النهاية لا أملك إلا أن أقول أنني قد عرضت رأيي وأدليت بفكرتي في هذا الموضوع، لعلي أكون قد وفقت في كتابته والتعبير عنه. وأخيراً ما أنا إلا بشر قد أخطئ وقد أصيب. فإن كنت قد أخطأت فأرجو مسامحتي، وإن كنت قد أصبت فهذا كل ما أرجوه من الله عز وجل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. آمين.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA